

القيمة الحجاجية لأسلوب القصر في اللغة العربية

أ. محمود طلحة

جامعة الأغواط

ارتبط إدراك مفهوم اللغة منذ القديم بمفهوم مزاج لها هو وظيفتها التواصلية والتبليغية حتى غدا ذلك المفهوم قريباً لها، أينما ذُكرت ذُكر معها، وهو إدراك كان له وجود في التراث اللغوي العربي منذ نشأته عبّر عنه علماء العربية ممن خلفوا تراثاً زاخراً بالمفاهيم والتصورات، ونذكر من بين النصوص المهمة التي أناطت باللغة وظيفة التواصل والتبليغ ما ذكره أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ) في كتابه "البيان والتبيين" بقوله « والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يغضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصله كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هي الفهم والإفهام»¹ ومعلوم أن القائل والسامع خاضعان لنواميس اللغة وقواعدها فالكلام لا يكون إلا على سمتها وتبعاً لقوانينها لذا ربط الجاحظ ربطاً أساسياً بين الدلالة وبين التواصل المبني على الفهم والإفهام، وقد عبّر أبو الفتح بن جني (ت392هـ) عن مفهوم اللغة أصدق تعبير باستيفائه لخاصيتين من خصائصها إذ يقول في كتاب "الخصائص" في حد اللغة: «أما حدّها فهي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»² فاللغة مؤسسة اجتماعية أولاً وهي تتولى وظيفة التواصل بين أفراد المجتمع ثانياً.

إن هذا الإدراك لارتباط اللغة بأداء وظيفة أساسية أولاه الفكر اللساني الحديث اهتماماً بالغاً تجلّى في ظهور نظريات غايتها إبراز مظاهر الوظيفة التواصلية في مستويات التحليل اللساني³، وقد توازى الاهتمام اللساني بوظيفة اللغة مع اهتمام الفلاسفة كذلك بها، وربط مفهوم اللغة بمباحث الفلسفة الحديثة مما أوجد تحولاً جذرياً في البحث اللساني تجلّى في نشأة الدراسات اللسانية التداولية من رحم الفلسفة التحليلية⁴، فانتقل الاهتمام في الدراسات اللسانية من الوصف البنيوي إلى بحث أساليب الاستعمال ومقاماته بما يضع الأولوية لمقاصد المتكلمين وأغراضهم التواصلية.

وقد تنبّه بعض الباحثين التداوليين إلى وظيفة أخرى تقوم بها اللغة عدا التبليغ والتواصل بين المتخاطبين هي وظيفة الفعل واقترح على هذا الأساس نظرية تعرفُ بنظرية الأفعال الكلامية (theory of speech acts)⁵، حاول من خلالها توضيح جانبٍ آخر من جوانب العملية التواصلية في اللغة ألا وهو الفعل، فاللغة من هذا المنظور لا تصف ولا تقول فقط وإنما تفعل كذلك. والفعل المنوط باللغة على هذا الأساس متعدّد متّوَع لذلك حاول"ج. أوستين" اقتراح تصنيف يسعى إلى جمع أهم الأفعال الكلامية، وانطلق في ذلك من تقسيم أساسي للفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال هي:

1- فعل القول وهو التلفظ بجملة مفيدة في بناء نحوي سليم ذي دلالة.

2- الفعل المتضمن في القول وهو الفعل المقصود به إنجاز عمل ما من خلال التلفظ بالجملة، مثل الاستفهام المتضمن في جملة خبرية أو إنشائية.

3- الفعل الناتج عن القول وهو الفعل الذي يخلفه التلفظ بالجملة الاستفهامية مثل الإرشاد أو الإنكار أو الإقناع⁶. ويتعلق التصنيف المقترح في النظرية أساساً بالفعل الثاني أي المتضمن في القول، وأهم الأنواع التي رأى أوستين أنها تتدرج ضمنه هي: الحكميات والأمريات والوعديات والسلوكيات والتبينيّات⁷، وقد استدرك تلميذ "أوستين" الفيلسوف "جون سيرل" على أستاذه في هذا التصنيف وقام باقتراح تصنيف آخر وفق معايير وشروط متعددة، خلّص منها إلى أنواع الأفعال التالية: التقريريات والوعديات والأمريات والإيقاعيات والبوحيات⁸. فللتمثيل على التقريريات مثلاً نرى أن "سيرل" يعرفها بأنها الأفعال التي يكون الغرض منها التقرير، سواءً أكان هذا التقرير في جملة خبرية أو في جملة إنشائية مثل قوله تعالى:

(1) أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ.

فهي جملة استفهامية تفيد التقرير.

ومن رحم نظرية أفعال الكلام ومن خلال هذا التصنيف ظهر توجّه آخر يرى أن من أهم أفعال اللغة فعلَ الحجاج والإقناع، بل ليس الإقناع قيمة مضافةً إلى وظيفة اللغة في نظر هذا التوجه، وإنما هو وظيفة أساسية يقوم بها المتخاطبون في استعمالاتهم اليومية للغة، وتتداخل مصادر الاهتمام بالحجاج بين مصادر لسانية محضة وبين اهتمامات فلسفية ومنطقية. على أنه قد وُجدت نظرية تهتم بالحجاج في اللغة أساساً تكفل بطرح أهم مفاهيمها

اللساني الفرنسي "أوزوالد ديكر" ، وحتى نعطي لهذه النظرية بُعداً المقصود منها سنخرج فيما يلي على أهم اقتراحات "ديكر" قبل النظر في الاستعمال الحجاجي الذي نود تحليله من خلال هذا المقال.

1-الحجاج في اللغة:

تقوم نظرية "ديكر" في أول خطوة على تفريق هام بين الحجاج والاستدلال، فإذا كان الاستدلال يحيلنا على نوع من العمليات المنطقية المدروسة في المنطق الأرسطي، فإن الحجاج على قربه الشديد من عمليات الاستدلال إلا أنه يمتاز بخصائص تبدو أقرب إلى اللغة منها إلى المنطق، وللتفريق بين العمليتين نضرب المثالين التاليين:

(2) كل المعادن تتمدد بالحرارة، الذهب معدن، إذن فالذهب يتمدد بالحرارة.

(3) يبدو الجو جميلاً، سنخرج في نزهة.

تبدو العلاقة الاستدلالية واضحة في العبارة (2)، بينما العلاقة بين جزئي العبارة (3) لا تتضح إلا من خلال معرفة السياق الذي تم التلفظ بها فيه، فالتلفظ بإرادة الخروج في نزهة يستدعي النظر إلى السياق الذي قيلت فيه هذه العبارة وفيها تلفظ المتكلم بحجة قادتنا إلى التسليم بإمكانية الخروج في النزهة، ألا وهي حالة الجو التي تبرر ذاك الخروج، إذن فنحن أمام علاقة تتميز بقيمة حجاجية يسعى فيها متكلم إلى إقناع المخاطب أو تعديل قناعاته، غير أننا لا نتصور النتائج التي يمكن أن يعطيها لنا ملفوظ حجاجي إلا بتصور السياق الذي وردت فيه وعلى هذا فالمتغيرات التي تدخل في العلاقات الحجاجية أكثر من جملة المتغيرات التي يمكنها الدخول في العلاقات الاستدلالية كما أن النتيجة في الحجاج يمكن أن تكون ظاهرة ويمكن أن تكون مضمرة، وقديما فرّق المناطق بين أنواع الحجج لذا نستطيع القول بأن العلاقات الحجاجية بين العبارات تعتمد أساساً على الحجج الجدلية والخطابية والشعرية⁹ والصفة الأساسية لهذه الحجج هو أنها غير يقينية أي أنها تعتمد أساساً على التسليم أو الاتفاق، لذلك فهي أكثر ارتباطاً باللغة التي تحتفظ بصفة الوضعية والاتفاق الاجتماعي.

ولتبيان الخاصية الأساسية للعلاقة الحجاجية يحاول ديكر استلزام نظرية الأفعال الكلامية ليجعل من فعل الحجاج فعلاً كلامياً أيضاً، لذلك فقد ذهب أولاً إلى التفريق بين

مكونين اثنين لمعنى أي جملة أو أي ملفوظ: المكوّن اللساني وهو الملفوظ منظوراً إليه من وجهة النظر النحوية وفق القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية للغة، والمكون الثاني هو استعمال هذا الملفوظ في سياق تواصل معين، وهذا ما يسميه "ديكرو" بالمكون البلاغي¹⁰، والانطلاق من خلال هذه الثنائية قاد "ديكرو" إلى تمييز بعض الظواهر اللغوية عن الاستدلال، وهذا في إطار طرحه لقضايا الافتراض المسبق (La présupposition) وقوانين الخطاب (Les lois du discours) ثم مفهوم الحجاج. والذي ظهر لنا أن من أهم خصائص العلاقة الحجاجية بالنظر إلى مشروع "ديكرو" ما نوجزه في النقاط التالية:

- تقوم العلاقة الحجاجية بين ملفوظين (م1) و(م2) إذا كان الملفوظ (م1) مقدمةً للتسليم بالملفوظ (م2). فالملفوظ (م1) حجة والملفوظ (م2) نتيجة لتلك الحجة، ومن الممكن أن تكون النتيجة صريحةً ومتلفظاً بها كما أنه من الممكن أن تكون ضمنية.
- إن العلاقة الحجاجية هي علاقة نسبية ترتبط أساساً بالمقام الذي تم التلفظ بها فيه، وقد تكون مندرجة ضمن السياق اللغوي الملفوظ. وترتبط بالمعارف العامة والمسلمات البديهية المتعارف عليها في المجتمع وخاصة منها الأعراف اللغوية.
- ليس الحجاج قيمة مضافة إلى الملفوظات اللغوية بل هو وظيفة أساسية ملازمة لنشاط التلفظ، و"القيمة الحجاجية لملفوظ ما ليست نتيجة المعلومات المتضمنة فيه فقط، بل إنه قد توجد في الجملة مورفيمات أو تعابير أو صيغ تعطي للملفوظ توجّها حجاجياً يقود المخاطب إلى ذاك الاتجاه أو ذاك، بغض النظر عن حملتها الإخبارية"¹¹.
- يسعى المتكلم من خلال العلاقة الحجاجية بين الملفوظات إلى إقناع المخاطب بوجهة نظره وباعتبار الإقناع فعلاً ناتجاً عن الحجاج فإننا نعدّ الملفوظات الحجاجية بهذا نوعاً من الأفعال الكلامية، وهذا يعني أن الحجاج يتميز بخصائص الفعل الكلامي وهي على التوالي: القصدية والتواضع والعرفية.
- تتسم العلاقات الحجاجية باعتمادها الأساسي على عنصرين اثنين هما الترابط والتراتب، والمقصود بالترابط وجود روابط حجاجية بين الحجة والنتيجة، وقد تتعدد هذه الروابط حسب المقامات والمقاصد كما تتعدد في اللغة الواحدة حسب الأشكال اللغوية المتاحة فيها ويمكن التمثيل عليها بأدوات الشرط في اللغة العربية إذ تؤدي هذه الأدوات وظيفة الربط بين الملفوظات وتكون في أغلب استعمالاتها حجاجية، أما الترتاب فهو

خاصية تابعة لخاصية العرفية التي تميز المؤسسة اللغوية، إذ تستعمل في الملفوظات الحجاجية بعض التعابير والكلمات الدالة على القوة أو الضعف في الحجج والتي يمكننا ترتيب هذه الملفوظات حسبها، وتدخل عند "ديكرو" تحت مسمى "السلم الحجاجي" (L'échelle argumentative). وسنرجئ الحديث عن التمثيل لها لحين دراسة الاستعمال الحجاجي المقصود بهذا المقال.

تبدو لنا هذه الخصائص إطاراً نظرياً يمكن من خلاله دراسة بعض الاستعمالات الحجاجية في اللغة العربية وقد اخترنا من بين أهم هذه الاستعمالات أسلوب القصر بما يبين عن نظرة جديدة لأساليب البلاغة العربية.

2- سياق الاستدلال في العربية:

إن الانطلاق في دراسة أساليب البلاغة العربية من وجهات النظر الحديثة التي تمثلها النظريات الأسلوبية والتداولية وتحليل الخطاب يمكن أن يثري البحث-بدون شك- في اللسانيات العربية، غير أن الرجوع إلى التراث يمكن أن يجنبنا عدة عقبات محتملة، لذلك ارتأينا قبل النظر في دراسة أسلوب القصر محاولة صياغة الأساس النظري الذي يمكن أن تقوم عليه -في رأينا- أي نظرية للحجاج في اللغة العربية، وهذا الأساس النظري يمكن أن يتمثل في التراث البلاغي الذي خلفه الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ) والذي نتعامل معه اليوم على أنه إحدى أهم الركائز في البحث اللساني العربي، وننطلق أساساً من نص معروف لدى الباحثين العرب يعبر فيه عبد القاهر عن تصور للعلاقات بين المعاني في التراكيب إذ يقول: "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت "خرج زيد" وبالانطلاق عن "عمرو" فقلت: "عمرو منطلق"، وعلى هذا القياس، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل،... وإذ قد عرفت هذه الجملة فهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنى" و"معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك¹². إن هذا التفريق بين الداليتين -بالمفهوم الحديث- والذي

استقطب أنظار الباحثين في عصرنا لم يكن تفريقاً بسيطاً بين طريقتين في القول فقط، بل هو نتيجة نظرية لتفريق آخر في استعمال مصطلحي "اللفظ والمعنى" لم يمتبّه له من الباحثين المحدثين إلا ثلة قليلة¹³، ومن هؤلاء الباحثين الأستاذ "شكري المبخوت" في دراسته "الاستدلال البلاغي".

على أنه من المهم في رأينا قبل النظر في طرافة النظرية التي يذهب إليها الأستاذ شكري المبخوت الاستعانة بالنصوص التي يفرق فيها عبد القاهر الجرجاني بين استعمال مصطلحي اللفظ والمعنى، وهذا في إطار نظرية النظم إذ لا ارتباط بين الألفاظ ولا تفاضل بينها إلا في سياق النظم "فقد اتضح إذن اتضحاً لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة من معانيها ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"¹⁴، ويضيف عبد القاهر في سياق ردّه على المخطئين في استعمال المصطلحين وفهمهما "لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتهما، فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك فليستا عبارتين عن معنى واحد بل هما عبارتان عن معنيين اثنتين، قيل لك: إن قولنا "المعنى" في مثل هذا يراؤ به الغرض والذي أراد المتكلم أن يثبتته أو ينفيه نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول: زيد كالأسد، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول: كأن زيدا الأسد، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول"¹⁵، وكأن الفرق بين الدالّتين عند عبد القاهر شبيه باختيار منهجي في استعمال الوصف الدلالي كما لاحظناه عند "ديكرو"، بل إن الأمر أشبه ما يكون بتفريق بين المحتوى الدلالي الأول للملفوظات وبين المعاني الإضافية التي تكتسبها تلك الملفوظات؛ أولاً عبر السياق الذي قيلت فيه، وثانياً عبر الأغراض التي يريدونها المتلفظون، لذلك لا نعجب إن ربط عبد القاهر بين هذه الظاهرة وبين التفاضل في الأقوال واكتساب المزية، والمحتوى الدلالي الأول هو الذي عبّر عنه عبد القاهر بـ "أصل المعنى" إذ يقول في نص آخر مهم أيضاً: "واعلم أن السبب في أن أحالوا في أشباه هذه المحاسن التي ذكرتها لك على اللفظ، أنها ليست بأنفس المعاني، بل هي زيادات فيها وخصائص، ألا ترى أن ليست المزية التي تجدها لقولك "كأن زيدا الأسد" على قولك "زيد كالأسد"، لشيء خارج عن التشبيه الذي هو أصل المعنى، وإنما هو زيادة فيه وفي حكم

الخصوصية في الشكل، نحو أن يصاغ خاتم على وجه وآخر على وجه آخر تجمعهما صورة الخاتم ويفترقان بخاصة وشيء يعلم إلا أنه لا يُعلم منفرداً. ولما كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطلقوا اسم المعاني على هذه الخصائص، إذ كان لا يفترق الحال حينئذ بين أصل المعنى وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له وخصوصية فيه، فلما امتنع ذلك توصلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ في ذلك بأوصاف يُعلم أنها لا تكون أوصافاً له من حيث هو لفظٌ كنحو وصفهم له بأنه لفظ شريف وأنه قد زان المعنى وأن له ديباجة وأن عليه طلاوة وأن المعنى منه في مثل الوشي وأنه عليه كالحلي، إلى أشباه ذلك مما يعلم ضرورة أنه لا يعنى بمثله الصوت والحرف¹⁶.

وعلى هذا التفريق تتضح لدينا صحة المسئلة التي ينطلق منها الأستاذ شكري المبخوت والتي أعاد من خلالها صياغة الفرق بين المعنى ومعنى المعنى في المقولتين التاليتين:

1- يتولد المعنى عن توخي المعاني النحوية في معاني الألفاظ ليعبر المتكلم عن الحكم الذي هو غرضه تعبيراً يختلف عن تعبير آخر يشترك معه في أصل المعنى.

2- يتولد معنى المعنى عن توخي المعاني النحوية في المعاني الأول للألفاظ التي تدل على معنى ثانٍ دلالة استدلالية ليعبر المتكلم عن الحكم الذي هو غرضه تعبيراً يختلف عن تعبير آخر يشترك معه في أصل المعنى¹⁷.

والمقصود طبعاً بالمعاني النحوية ما أسماه عبد القاهر بالوجوه والفرق من قبيل التقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتذكير وغيرها من المعاني التي تعود إلى القواعد اللغوية والوضعية التي يخضع لها الاستعمال، ويقول الأستاذ "سليمان بن علي": "وبهذا لا تكون هذه الوجوه إلا بدائل أو هيئات مختلفة لمعنى واحد من معاني النحو، بحيث يكون لكل وجه أو هيئة معنى دلالي خاص، لا يكون في غيره من الوجوه أو الهيئات بعد أن تكون حقيقة المعنى-أو أصله-في جميعها واحدة، ومن ثم تكون (الفرق) عبارة عن خواصّ معاني تظهر في كل وجه دون غيره من الوجوه الأخرى، وعلى الناظم أو منشئ الكلام في هذه الحال أن يتخير البديل الأمثل-أو الوجه الأصلح- للتعبير بدقة عما يريد إبلاغ السامع به"¹⁸. نحن إذن أمام ثنائية ذات شأن خطير في فتح الدرس البلاغي على آفاق حديثة من بينها نظرية الحجاج.

لذلك ننطلق ههنا من مسلمة صاغها الأستاذ المبخوت عن الثنائية التي تكلمنا عنها من قبل وهي المعنى ومعنى المعنى وهي مسلمة تقضي بعدم قصر الثنائية الدلالية السابقة على الكناية والاستعارة والتمثيل، إذن فنحن نستطيع -ببساطة- الكلام عن ثنائية تشمل كل الظواهر الدلالية الممكنة، إذ من الممكن أن "يقبل تقسيم الجرجاني لضربي الكلام صوراً أخرى من الفهم كما يقبل أن تولّد منه مفاهيم عديدة لتفسير الظواهر البلاغية تفسيراً يخضع لمنوال واحد"¹⁹. والذي يدعونا إلى الأخذ بهذه المسلمة إنما هو النظر في نصوص عبد القاهر كذلك، كما أنه قد صار مجال البحث في الحجاج واضحاً لدينا من خلال هذه العلاقة الاستدلالية التي تربط بين المعنى الأول والمعنى الثاني، ولشرح هذه العلاقة الاستدلالية نحاول صياغة المقولات النظرية السابقة في هذه النقاط:

• تشترك العبارات المتفاضلة في أصل واحد هو المسمى بالمعنى والذي يتجسد في المحتوى الدلالي لكل ملفوظ، بينما يقع التفاضل بين هذه الملفوظات في خصائص المعاني أو مواضع الاستعمال وهي المسماة بمعنى المعنى.

• تتسم العلاقة بين أصل المعنى وخصائص المعاني بعلاقة شبيهة بالعلاقة الاستدلالية، إذ تقوم الزيادات الموجودة في الملفوظات بتوجيه المتلقي أو المخاطب إلى فهم المقصود من الخطاب حسب المقام الذي تم التلفظ بها فيه، وذلك بضرب من الاستدلال الطبيعي.

• يرتبط الاستدلال على الدلالة المقصودة بالمقامات والأحوال والمقاصد التي يريدها المتكلمون من خطابهم.

وللتمثيل لهذه العلاقة الاستدلالية نحيل القارئ على الرواية التي تناقلها العلماء عن التفريق بين أضرب الخبر في سؤال الكندي الفيلسوف لأبي العباس المبرد والتي نقلها عبد القاهر في الدلائل أيضاً لإثبات نظرية الوجوه والفروق بصريح نصه، وثنائية المعنى ومعنى المعنى بمفهوم النص. يقول عبد القاهر "روي عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون "عبد الله قائم"، ثم يقولون "إن عبد الله قائم"، ثم يقولون "إن عبد الله لقائم"، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم "عبد الله قائم" إخبار عن قيامه، وقولهم "إن عبد الله قائم" جواب عن سؤال

سائل، وقوله "إن عبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني²⁰، إذن فالجمل الثلاث رغم أنها تفيد نفس الدلالة المتعلقة بقيام عبد الله إلا أنها تختلف فيما بينها اختلافاً لا يظهر إلا من خلال تصور المقام الذي اقتضى صورة وهيئة في التركيب خاصة، وهذا ما فهمه المبرد من خلال الفروق والزيادات في الجمل، لذلك تبدو لنا نظرة عبد القاهر إلى اللغة نظرة فاحصة ودقيقة إذ لا ترادف في التراكيب المختلفة لديه بل **إن كل تغيير في اللفظ يستلزم حدوث تغيير في المعنى**، ونستطيع بالاستعانة بنص سابق لعبد القاهر الكلام عن معنيين اثنين أو دالتين اثنتين لكل ملفوظ سواءً نظرنا لهذا الملفوظ نظرة معنوية (نسبة إلى علم المعاني) أو نظرة بيانية (نسبة إلى علم البيان)، مع العلم بأن عبد القاهر لم يفصل بين العلمين مطلقاً إذ يخضعان لنظرية النظم ومفهوم الوجوه والفروق. الدلالة الأولى من هذين الدالتين هي الدلالة على أصل المعنى أو ما يسمى بالغرض، والدلالة الثانية هي الدلالة المستلزمة من الملفوظ، مما يجعلنا في صلب الكلام عن الملازمات بين المعاني أو متضمنات القول. يقول عبد القاهر: "لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتهما، فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك فليستا عبارتين عن معنى واحد بل هما عبارتان عن معنيين اثنين، قيل لك: إن قولنا "المعنى" في مثل هذا يرادُ به الغرض والذي أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول: زيد كالأسد، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول: كأن زيدا بالأسد، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول"²¹، إن المفارقة التي يحثنا عبد القاهر على ملاحظتها هي وجود فروق في التراكيب، وليس ذلك فقط لأن هناك فروقاً في ألفاظها بل لأنه يوجد اختلاف سياقي أولاً واختلاف في المقصد ثانياً، ومن بين أمثلة التراكيب المختلفة الإخبارات السابقة التي فرق المبرد بين مقاماتها، ولعل في تصور المبرد للمقامات التي ترتبط بها هذه الجمل ما يمكن أن نعدّه مقاماً حجاجياً صرفاً ألا وهو مقام الإنكار، والاعتراف بوجود هذا المقام هو الذي أفضى بنا إلى تعقب تصور عبد القاهر له في أحد أساليب البلاغة العربية أي أسلوب القصر.

إذن فقد قادنا الكلام عن أسس الاستدلال بين معاني الملفوظات إلى تمييز وجود سياقات تحمّل الملفوظات قيمة حجاجية، لذا فنحن ننطلق من مقدمة مفادها أنه إذا كان لكل ملفوظ استدلال نتيجة مترتبة عنه فإن القيمة الحجاجية لهذا الملفوظ إنما يكتسبها من

السياق أولاً، ثم من المقصد ثانياً. على أنه من المهم أيضاً ربط الملفوظات الاستدلالية أيضاً بمفهوم الخطاب، أي الكلام الموجه إلى الغير، ونستلهم هنا تعريف الحجاج عند الأستاذ طه عبد الرحمن إذ يقول: "أنه كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها"²²، والأستاذ عبد الرحمن بهذا يحاول أن يثبت أن الخاصية الاستدلالية خاصة لا تنفك عنها العلاقات التخاطبية، وهذا ما سنحاول إثباته في بعض استعمالات أسلوب القصر.

3- القصر في سياق الحجاج:

يمثل القصر²³ في البلاغة العربية صورة من صور التراكيب التي تأتي للإثبات، ويزيد القصر على قيمة الإثبات بالتخصيص، أي إنه يخصص صفة معينة بموصوف معين، يقول أبو البقاء الكفوي: "والقصر في الاصطلاح جعل أحد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت إسنادية أو غيرها مخصوصاً بالآخر بحيث لا يتجاوزه، إما على الإطلاق أو بالإضافة بطرق معهودة"²⁴، وللتمثيل على أسلوب القصر لا يصطنع البلاغيون العرب أمثلة من أذهانهم بالنظر أولاً إلى تأثيرهم بالتراث النقدي المتمثل في أنظار العلماء والنفاد في الإنتاج الشعري، وثانياً لأن الاستقراء في الدرس البلاغي سمة من سماته وخاصة من خصائصه إذ تغدو الأمثلة الموجودة فيه أمثلة من خطاب متحقق لا ينفك البلاغي عن الإشارة إلى مقامه أو مقصد المتكلم منه²⁵، لذلك لا نعجب كثيراً إن كان التمثيل في أسلوب القصر أو في غيره من أبواب علوم البلاغة العربية أمثلة مستمدة أساساً من القرآن الكريم أو من قصائد معروفة ومتداولة. ويبدو أن مباحث هذا الأسلوب قد تم التفصيل فيها بشكل كبير مع تقدّم الزمن إذ لو قارنا بين المباحث المتعلقة به في "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر وبين أحد شروح التلخيص لوجدنا الفرق كبيراً، فقد تضخم التصنيف في الشروح بشكل لافت للنظر وهو تقسيم -على تبرم الباحثين المحدثين منه- ذو فائدة كبيرة فيما نحن بصددده. ونحن إذا حاولنا إجراء مقارنة نصية لمباحث القصر ابتداءً بعبد القاهر الجرجاني إلى أبحاث البلاغيين المتأخرين ومن بينهم شراح التلخيص لربما أعاننا هذا الإجراء في بيان وجه الاستدلال الذي يحكم أسلوب القصر في سياق الحجاج. وقد وجدنا عبد القاهر ينطلق أساساً من محاولته تخريج كلام النحويين في الفرق بين الاستعمالين لهذا الأسلوب في النحو العربي -أي القصر بإنما وأسلوب النفي والاستثناء بما والا- إذ يقول: "قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات: يقول ناس من

النحويين في نحو قوله تعالى "قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ " أن
المعنى ما حَرَّمَ ربي إلا الفواحش قال: وأصبت ما يدل على صحة قولهم في هذا وهو قول
الفرزدق:

أنا الذائدُ الحامي الذمارَ وإنما يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبا أو منفيا فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم،
ألا ترى أنك لا تقول: يدافع أنا ولا يقاتل أنا، وإنما تقول أدافع وأقاتل، إلا أن المعنى لما كان
ما يدافع إلا أنا فصلت الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه "إلا" حملا على
المعنى...، اعلم أنهم وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبت له فكأنهم لم يعنوا بذلك أن المعنى
في هذا هو المعنى في ذلك بعينه وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد، وفرق
بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وبين أن يكون الشيء الشيء على الإطلاق، يبين لك
أنهما لا يكونان سواء أنه ليس كل كلام يصلح فيه "ما وإلا" يصلح فيه "إنما" ألا ترى أنها لا
تصلح في مثل قوله تعالى "وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ" ولا في نحو قولنا "ما أحدٌ إلا وهو يقول ذاك" إذ
لو قلت: إنما من إله الله وإنما أحد إلا وهو يقول ذاك قلت ما لا يكون له معنى²⁶، بعد هذا
الاستدلال على وجود فرق بين الاستعمالين قادنا عبد القاهر إلى ملاحظة هذا الفرق والتدقيق
في وجوده إذ يقول: "اعلم أن موضوع "إنما" على أن تجيء لخبر لا يجله المخاطب ولا يدفع
صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة، تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك، وإنما هو
صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقر به، إلا أنك
تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة صاحب، ومثله قوله (المتنبي):

إنما أنت والد، والأب القا طع أحنى من واصل الأولاد

لم يرد أن يعلم كافورا أنه والد، ولا ذاك مما يحتاج فيه إلى الإعلام، ولكنه أراد أن يذكره
منه بالأمر المعلوم ليبيّن عليه استدعاء ما يوجب كونه بمنزلة الوالد...، وأما الخبر بالنفي
والإثبات نحو "ما هذا إلا كذا"، وإن هو إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه فإذا
قلت "ما هو إلا مصيب" أو "ما هو إلا مخطئ" قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت
وإذا رأيت شخصا من بعيد فقلت "ما هو إلا زيد" لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد وأنه
إنسان آخر ويجد في الإنكار أن يكون زيدا²⁷. والذي ظهر لنا من الفرق بين الاستعمالين
هو وجود مقامين أو سياقين مختلفين يقتضيان هذا الفرق، ويبدو أن هذا الاختلاف بين

المقامين ليس اختلافاً متعلقاً بمكونات المقام من ظروف وملابسات وإنما هو اختلاف في معارف المتخاطبين، إذ هما يشتركان في معرفة بعض الملابسات ولكنهما يختلفان في معرفة بعضها الآخر، وللتمثيل نلاحظ هاتين العبارتين الشهيرتين:

(4) إنما المتنبّي شاعرٌ

(5) ما المتنبّي إلا شاعرٌ

كلا العبارتين من نوع قصر الموصوف على الصفة إذن فأصل المعنى فيهما -استعانةً بالثنائية المصوغة في المبحث السابق- كون المتنبّي شاعراً وحسب، إلا أن الاختلاف بينهما يقودنا إلى تصور مقامين اثنين تغدو الزيادات فيهما دالاً ثانياً على معنى إضافي أو معنى آخر، ففي العبارة (4) نتصور أن المتكلم والمخاطب يعلمان كون المتنبّي شاعراً ولكن المتكلم يريد تنبيه المخاطب إلى هذا الأمر وتأكيد في نفسه أثناء المحاورة، ربما منعاً له عن تصور المتنبّي فيلسوفاً أو حكيماً أو نحوياً أو فقيهاً أو غير ذلك، والأغراض والمقاصد التي يمكننا استخراجها من العبارة (4) متعددة تعدد اللوازم الممكنة فيها، بينما في العبارة (5) نحن نتصور أن المتكلم والمخاطب في سياق تحاور وجدال ويظهر لنا من خلاله أولاً إنكار المخاطب كون المتنبّي شاعراً و ثانياً محاولة المتكلم إقناعه في استعمال أسلوب القصر أن المتنبّي شاعر، ففي هذا المقام يكون استعمال القصر مفيداً لعدد من اللوازم الممكنة أيضاً والتي يقتضيها السياق، والملاحظة الجديرة بالاهتمام في رأينا أن اللوازم الممكنة لأي ملفوظ في سياق تواصل لا يمكن أن تكون متعددة بالنسبة للمتلقّي إذ "إنه لا يفتأ يلجأ إلى القيود السياقية والمقتضيات المقامية والمبادئ الخطابية من أجل استخلاص اللوازم التي تخدم إدراك الفائدة الإخبارية والغرض التواصلّي من هذا القول"²⁸، إذن فالتعدد الذي نفترض وجوده ناشئ عن مبدأ محدودية إدراك السياقات الممكنة، والذي نخلص إليه من خلال ملاحظة العبارتين السابقتين أن كليهما ذات قيمة حجاجية، فإذا كانت العبارة (5) واضحة القيمة الحجاجية من خلال اندراجها في سياق حجاجي يمثله إنكار المخاطب وإقناع المتكلم، فإن العبارة (4) ذات قيمة حجاجية أقلّ من حيث كون المتكلم فيها يسعى إلى تنبيه المخاطب بمعارفه السابقة وتأكيد في نفسه مما يندرج ضمن مبدأ الإقناع عموماً، وعلى هذا تظهر النتيجة الحجاجية من العبارتين نتيجةً متضمنة وغير صريحة يدل عليها كما أسلفنا الاستعمال الذي يختلف حسب السياق.

ويمكننا بالاعتماد على تقسيمات البلاغيين التي أعقبت عبد القاهر الكلام عن تدرّج سلّمي للقيم الحجاجية في استعمال أسلوب القصر، فالتراتب المفترض بين الاستعمالات المتعددة لهذا الأسلوب هو تراتب في القيم شبيه بالسلم الحجاجي "لديكرو" غير أن الميزة الأساسية فيه تستند إلى الوضع اللغوي، كما يمكننا أن نلخص أهم هذه الاستعمالات من خلال الأمثلة المقدّمة ببيان تراتبية قيمتها الحجاجية.

يحاول البلاغيون تحليل أمثلة من استعمال أسلوب القصر بوضعها في سياقها اللغوي ومقامها التواصل، ومن خلال ذلك أيضا يحاولون تبرير الأسلوب المستعمل كما لاحظنا عند عبد القاهر في تحليله للأمثلة التي حاول أن يؤسس من خلالها للفرق بين استعمالات الأسلوب، ومن بين تلك الأمثلة نظرهم في قوله تعالى:

(6) وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ

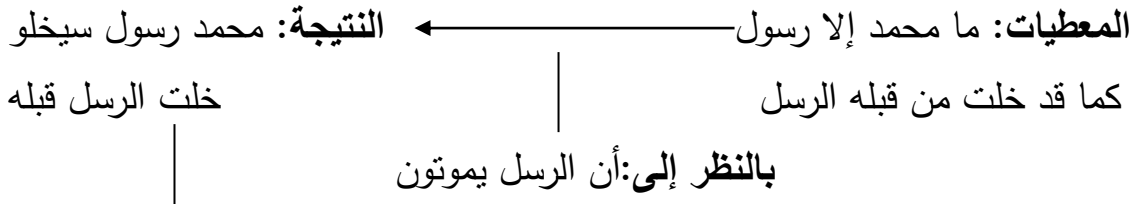
ففي هذه العبارة يكون المعنى الأصلي هو أن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول، وهي من باب قصر الموصوف على الصفة من نوع القصر الإضافي وهو في عرف البلاغيين قصرٌ بالإضافة إلى شيء معين لا إلى ما عدا المقصور عليه²⁹، ولأن الرسالة ليست مختصة به وحده صلى الله عليه وسلم فإننا لا نسمي هذا القصر حقيقياً مثل الذي نجده في قولنا:

(7) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

فالعبرة (7) من قبيل القصر الحقيقي أي بالنظر إلى القيمة الواقعية لهذا التخصيص فإن الإله المعبود بحق والحقيق بالتعبد له هو الله، على أننا بالتأمل في بعض نصوص البلاغيين التي تؤسس لهذا الفرق بين النوعين من القصر وجدنا أن إدخال القيمة الواقعية في الفرق بينهما هو اعتبار لمعايير الصحة والصدق المنطقيين، وقد لاحظنا في العبارة (6) وجود تراكب في دلالتها يجعلها موغلة في الحجاج، إذ يتعدى الأمر فيها مجرد النظر إلى الصيغة التي تكلمنا عنها سابقاً أي صيغة النفي مع الاستثناء والتي أثبتنا قيمتها الحجاجية، بل إن السياق الذي وردت فيه الآية أيضا يساهم في تأكيد هذه القيمة، فالمقام فيها مقام إنكار لموقف المسلمين في غزوة أحد من نبأ مقتل الرسول الذي أشاعه المشركون، أي إن الآية الكريمة تتكرر عليهم اعتقادهم الخاطئ وقد نُزلوا فيها منزلة من يعتقد أن الرسول لا يموت ولا يقتل، وعلى هذا نرى في الجملة الواصفة "قد خلت من قبله الرسل" جملة تعيّن

التوجه الحجاجي للآية، يقول الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور: "والظاهر أن جملة"قد خلت من قبله الرسل"صفة لرسول فتكون هي محط القصر، أي ما هو إلا رسول موصوف بخلو الرسل قبله أي انقراضهم، وهذا الكلام مسوق لرد اعتقاد من يعتقد انتفاء خلو الرسل من قبله، وهذا الاعتقاد وإن لم يكن حاصلاً لأحد من المخاطبين إلا أنهم لما صدر عنهم ما من شأنه أن يكون أثراً لهذا الاعتقاد وهو عزمهم على ترك نصرته الدين والاستسلام للعدو كانوا أحرىء بأن ينزلوا منزلة من يعتقد انتفاء خلو الرسل من قبله، حيث يجدون أتباعهم ثابتين على مللهم حتى الآن فكان حال المخاطبين حال من يتوهم التلازم بين دوام الملة وبقاء رسولها، فيستدل بدوام الملة على دوام رسولها، فإذا هلك رسول ملة ظنوا انتهاء شرعه وإبطال اتباعه، فالقصر على هذا الوجه قصر قلب، وهو قلب اعتقادهم لوازم ضد الصفة المقصور عليها، وهي خلو الرسل قبله، وتلك اللوازم هي الوهن والتردد في الاستمرار على نشر دعوة الإسلام...³⁰. وهذا الرأي الذي ذهب إليه الشيخ ابن عاشور هو غير الرأي الذي ذهب إليه أبو يعقوب السكاكي مثلاً في كون المقصور عليه هو وصف الرسالة فقط فيكون القصر من قبيل قصر الأفراد الذي ينزل فيه المخاطبون منزلة من اعتقد وصف النبي بالرسالة مع التتره عن الهلاك لذلك يكون معناه "محمد مقصور على الرسالة، لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك، نزل المخاطبون لاستعظامهم أن لا يبقى لهم منزل المبعدين لهلاكه، وهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر"³¹. ويبدو أن المقصود بالآية هو تأكيد وصف النبي صلى الله عليه وسلم بالرسالة، وذلك بقصره عليها قصراً إضافياً بحيث يكون في الإمكان وصفه بغيرها من الصفات مثل الأمانة والإنذار لكن مع اعتبار ما يتعلق بهذا القصر من انتفاء الخلود مثلاً وهو ما يوضحه سياق ورود الآية، والأفراد أو القلب الذين تكلم عنهما البلاغيون هما نوعان للقصر الإضافي باعتبار حال المخاطب أيضاً³²، ولكن توجيه البلاغيين والمفسرين للآية من خلال هذين النوعين من أسلوب القصر يمكننا من إثبات دخول العملية الاستدلالية في فهم الآية فالمخاطب سواء أكان اعتقاده في النوع الأول أو كان في النوع الثاني فإنه يقوم بعملية استدلالية يخلص بها إلى النتيجة المقصودة من الآية على اعتبار أن الآية في هذا المقام حجة. وللتوضيح نستعين ههنا بمخطط "تولمين Toulmin" الحجاجي³³، وهو مخطط يتكون من ستة أجزاء نستطيع تصور العبارة (6) من

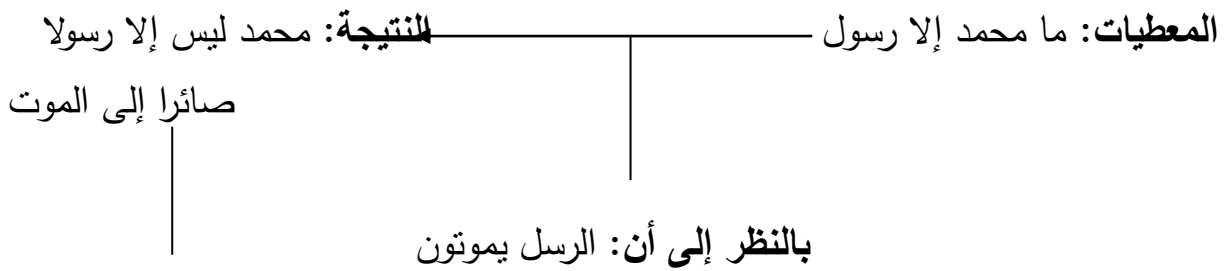
خلاله في ضوء تخريج الشيخ ابن عاشور أي باعتبار الأسلوب فيها أسلوب قصر بالقلب
فينتج لدينا الشكل التالي:



مناقض النتيجة:

موت الرسول سبب في موت الملة بعده

ورغم أن النتيجة في هذا الاستدلال تعتمد أساساً على اعتقاد المخاطب الذي مثلنا له
بمناقض النتيجة، إلا أنها لا بد أن تقودنا إلى نتيجة أخرى هي التي أشار إليها الشيخ ابن
عاشور في النص السابق وهي ترك نصرة الدين بسبب موت الرسول، وإذا نحن حاولنا
تصور المخطط في الحالة الثانية أي باعتبار الأسلوب قصر أفراد فإنه سيكون على الشكل
التالي:



مناقض النتيجة: الرسل لا يموتون وهم

بعيدون عن الهلاك

إن عدم اعتبار الجملة "قد خلت من قبله الرسل" من مكونات القصر في العبارة (6) أدى
إلى تحوير في التوجه الحجاجي للعبارة لها بجعلها مقصورة على تخصيص النبي بكونه
رسولاً، غير أنها بالنظر إلى اعتقاد المخاطب تكتسب قيمة حجاجية تتمثل في النتيجة التي
تقود إليها لأن من شرط أسلوب القصر بالافراد أن يعتقد المخاطب اشتراك صفتين فتأتي
الحجة لنفي هذا الاشتراك ومعلوم أن المخاطبين هنا نزلوا منزلة من يعتقد اشتراك الرسالة مع
البعد عن الهلاك، وإذا كنا قد تكلمنا فيما سبق عن كون النتيجة في الحجاج إما نتيجة
صريحة وإما مضمرة فإن من علماء التراث من تنبّه إلى هذه الفكرة ولكن بجهاز مفهومي

مختلف يبدو أن الأصل فيه هو طرح مفهوم القصر أو الحصر باعتباره قسماً من أقسام مفهوم المخالفة عند الأصوليين³⁴ لذلك وجدنا ابن السبكي (ت773 هـ) يقول في كتابه "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" في مناقشة كون القصر بطرقه أ منطق هو أم مفهوم: "فالتحقيق أن القصر لا يسمى منطقاً ولا مفهوماً، بل تارة يكون كله منطقاً مثل: زيد قائم لا قاعد، وتارة يكون بعضه منطقاً وبعضه مفهوماً، فإن كان بإنما فهو إثبات للمذكور بالمنطوق ونفي لغيره بالمفهوم، وإن كان بإلا والاستثناء تام فحكم المستثنى منه ثابت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم، سواء كان نفياً نحو: ما قام أحد إلا زيد، أم إثباتاً نحو: قام الناس إلا زيداً، وإن كان الاستثناء مفرغاً نحو: ما قام إلا زيد فيظهر أن المستثنى منه ثابت بالمنطوق..."³⁵، أما دلالة القصر بمفهوم المخالفة فهو ثبوت نقيض الحكم لغير المقصور عليه وقد ناقش الكثير من الأصوليين هذه المسألة ويكفي هنا الإشارة إلى أن طرح الأصوليين لهذه القضية يتميز بالمفهوم الاستدلالي لها، أي على اعتبارها استدلالاً تنتج منه مدلولات عبر ما يسمى بالمفهوم، ومفهوم المخالفة لديهم عموماً هو أن يثبت الحكم في المسكوت عنه على خلاف ما ثبت في المنطوق³⁶، فدلالة العبارة التالية:

(8) لا عالم إلا زيد

هي أن العلم محصور في زيد فيقتضي هذا أن ينتفي العلم عن غير زيد من الناس وهذا المقصود بقولهم إنها من المفهوم، ويبدو أنهم اختلفوا في إفادة هذا الأسلوب للقصر حتى أنكره بعضهم وخاصة بواسطة "إنما"، لذلك يظهر تضارب في طرح المسألة بين إفادة إنما للقصر عموماً وبين الأخذ بمفهوم المخالفة في الأسلوب، إذ الكلام عندهم مترجح بين بحث المسألتين وإن كنا نظن أن الباحثين في علم المعاني من الأصوليين قد أشاروا إلى مواضعها في كتبهم³⁷، إلا أن الجدير بالملاحظة في كتب الأصوليين هو ترتيبهم لقيمة طرق القصر في الدلالة على المفهوم مما له علاقة في ظننا بقيمتها الحجاجية فهم يجعلون أسلوب النفي مع الاستثناء أعلاها درجة، ثم يليه القصر بإنما ثم القصر بالعطف ثم القصر بالتقديم وإن كان آخرها ترتيباً أوغلاً في الاستدلال لأنه دال بالفحوى كما نبه إليه البلاغيون³⁸.

لا شك إذن أن الدراسة التي قدّمها البلاغيون والنحاة والأصوليون في أسلوب القصر عموماً تفتح مجالا خصباً كما رأينا لمباحث الحجاج في اللغة العربية وخاصة أننا لاحظنا علاقتها الوثيقة بمفهوم الاستدلال، ولا يمتنع في نظرنا أن تُدرس الكثير من الأساليب العربية

- من وجهة النظر التداولية بما يفتح الآفاق لتأسيس درس لساني عربي أصيل، والحق أن أهم النتائج التي خرج بها بحثنا هذا تتلخص في النقاط التالية:
- 1- يندرج أسلوب القصر عموماً ضمن سياق استدلالي يمكن اعتباره حجة تقود إلى نتيجة يريد المتكلم من المخاطب التسليم بها.
 - 2- يقتضي استعمال الأسلوب بطرقه المعروفة وجود سياق تواصلية وقصد من المتكلم إلى الحجاج والإقناع، ويمكن إدراج الأسلوب ضمن الأفعال الكلامية التقريرية التي يكون الفعل الناتج من القول فيها هو الاقتناع والتسليم.
 - 3- يوجد تراتب في قيم طرق الأسلوب ودلالاتها الحجاجية إذ تقتضي مقامات الإنكار والتردد مثلاً استعمال أقوى المراتب المتمثلة في أسلوب النفي مع الاستثناء مع قصر الصفة على الموصوف. وقد أشار البلاغيون والأصوليون إلى مثل هذا الترتيب.
 - 4- تقتضي بعض المقامات في استعمال الأسلوب البليغ تنزيل المخاطبين على غير منازلهم اعتماداً على مفهوم الالتزام، ويقتضي هذا تغيير طريق الأسلوب من الأقوى إلى الأضعف أو من الأضعف إلى الأقوى.

- 1 - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج1/76.
- 2- أبو الفتح بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دت، ج1/33.
- 3 - تجلّى هذا الارتباط بين اللغة وأداء وظيفتها مبكراً مع نشأة اللسانيات الحديثة على يد اللساني السويسري "فرديناند دي سوسير" ثم تأثر به لسانيو حلقة براغ وعلى رأسهم رومان جاكبسون الذي عبر عن ذلك فيما بعد بصياغته النظرية لوظائف اللغة من خلال المخطط التواصل. انظر: Christian Baylon et Paul Fabre, Initiation à la linguistique, Nathan, Paris, 2ed, 1990, p64.
- 4 - في أصول الفلسفة التحليلية والقضايا اللغوية التي ترتبط بها انظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1405 / 1985، ومسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص18 وما بعدها.
- 5 - الكتاب الذي يتضمن الأصول الأولى لهذه النظرية هو كتاب (How to do things with words) للفيلسوف الإنجليزي "جون أوستين" وقد ترجمه إلى العربية الأستاذ عبد القادر قنيني بعنوان: نظرية أفعال الكلام العامة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991.
- 6 - انظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص41-42.
- 7 - انظر عرضاً لتصنيف أوستين في:
- C.Kerbrat-Orechioni, Les actes de langage dans le discours, Nathan.Paris, 1ed.2001, p15.
- 8 - انظر على الخصوص الفصل الذي طرح فيه سيرل اقتراحاته الجديدة في:
- J.Searle, Sens et expression, traduction française : Joëlle Proust, Edit Minuit, Paris. 1982, p39.
- 9 - انظر في أنواع الحجج المنطقية: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ط6، 2002/1423، 297 وما بعدها.
- 10 - يحاول "ديكرو" من خلال هذا الاقتراح أن يلفت انتباهنا إلى كون الوصف الدلالي الذي يعطيه اللساني للجملة دون النظر إليها في سياق معين هو إجراء افتراضي يقوم به اللساني لتسهيل عملية الوصف والتصنيف، لذا فكل باحث لساني يحاول أن ينشئ لغة فوقية (metalangage) يصف من خلالها معاني التراكيب والملفوظات، ومن أهم تلك اللغات مصطلحات علم التراكيب، لذا فهو يميز تمييزاً دقيقاً بين المبادئ البنوية السوسيرية وبين المقتضيات الجديدة التي تطرحها بعض القضايا التداولية. انظر: O.Ducrot, Dire et ne pas dire, Herman, Paris, 1972, p106-111.
- 11- O.Ducrot, Les échelles argumentatives, ed Minuit, Paris, 1980, p19.

- وقد انتقد الأستاذ شكري المبخوت" دعوى "ديكرو" بحجائية الملفوظات واعتبار الحجاج جزءاً من البنية اللغوية ووظيفة ملازمة لها، لذلك فهو يعتبر أن المحاجة ليست إلا مقاماً من المقامات الممكنة عند التخاطب، انظر: شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، دار المعرفة للنشر وكلية الآداب منوبة، تونس، ط1، 2006، ص174.
- 12 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني القاهرة ودار المدني جدة، ط3، 1413/1992، ص262-263. والإظهار من عندي.
- 13 - نذكر من بين هؤلاء إلى جانب الأستاذ شكري المبخوت في المرجع السابق، الأستاذ محمد العمري في: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 1999. وأستاذنا سليمان بن علي" في رسالته للماجستير وعنوانها"صلة النحو بعلم المعاني لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال مصطلح الوجوه والفروق في دلائل الإعجاز"، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2000/2001، الجزائر. ويقوم الفرق بين مصطلح المعنى ومصطلح اللفظ عند الجرجاني على أصل استعمالي يقره استخدامهما لدى النقاد قبله، وهذا ما تقيده ملاحظة مواضع هذا التفريق في دلائل الإعجاز مثلاً. كما يدل على الارتباط الوثيق بين التفريق بين استعمال المصطلحين وبين التفريق بين الدالتين إتيانها في سياق واحد لا تفصل بينهما أي أبواب أو فصول.
- 14 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 46.
- 15 - المصدر نفسه، ص 258. الإظهار من عندي.
- 16 - المصدر نفسه، ص266، والإظهار من عندي.
- 17 - شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص50. الإظهار من استعمال الأستاذ.
- 18 - سليمان بن علي، صلة النحو بعلم المعاني، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000، ص38.
- 19 - المرجع نفسه، ص55. لذلك تنبه كل من الأستاذ المبخوت والأستاذ سليمان بن علي إلى وجه ارتباط هذه الثنائية والمفاهيم المطروحة في دلائل الإعجاز بالمناظرة بين النحو ممثلاً في أبي سعيد السيرافي والمنطق اليوناني ممثلاً في متى بن يونس وهي المناظرة التي نقلها أبو حيان التوحيدي، وربما تعلقت أساساً بالفرق بين نحو اللغة الطبيعية والنحو الصوري المتمثل في المنطق الأرسطي. انظر: أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، دت، ج1، ص107 وما بعدها.
- 20 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص315.
- 21 - المصدر نفسه، ص258. والإظهار من عندي.
- 22 - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، ط1، 1998، ص226.
- 23 - آثرنا استعمال مصطلح"القصر" لا لتمييزه عن مصطلح "الحصر" إذ يؤيدان المعنى نفسه في الاصطلاح البلاغي، بل لاستعمال عبد القاهر الجرجاني له في"دلائل الإعجاز". ثم من تبعه من البلاغيين.
- 24 - أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419/1998، ص716-717.

- 25 - لا تتعدى حالات اصطناع الأمثلة (المثال هو الشبيه والنظير) في البلاغة العربية إلا بعض الاستعمالات ذات الطابع التعليمي والذي صبغ به الدرس البلاغي منذ نشأته.
- 26 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص328-329.
- 27 - المصدر نفسه، ص330-332.
- 28 - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص90.
- 29 - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 2000، ص469. وانظر أيضا: عبد الرحمن حبنكة الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ط1، 1996/1416، ص523-524.
- 30 - الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر، تونس، 1997، ص110-111/4.
- 31 - السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987/1407، ص289.
- 32 - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص469.
- 33 - انظر: Dominique Maingueneau & Patrique Charaudeau, Dictionnaire d'analyse du discours, éditions de Seuil, Paris, 2002, p69.
- 34 - انظر مثلا: الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 2003/1424، ص46/2.
- 35 - بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001/1422، ص500/1.
- 36 - أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص860.
- 37 - نذكر من بينهم سعد الدين التفتازاني في: شرح العضد الإيجي على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، وحواشي التفتازاني والشريف الجرجاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط1، 2004/1424، ص196/3.
- 38 - أبو العباس ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003/1424، ص437/1. وانظر مثلا: ابن النجار الفتوح، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، 1993/1413، ص524/3.